الفصل الرابع

أزمة الانتماء فى الريف

" الزهرة تنمـــو ...
وكل شـوكـهـا لى ..
وكل وردها لك ... "
ڤولتير

المبحث الثالث عشر : نمط توزيع الثروة الزراعية فى مصر .
المبحث الرابع عشر : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح فى الريف المصرى .

تواجه القرية المصرية مأزقاً حاداً ، وقد تراكم هذا المأزق منذ سنوات بعيدة ، وازداد حدة فى أعقاب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وبداية انخراط أعداد هائلة من سكان الريف المصرى فى الطاحونة الجهنمية للحقبة النفطية والهجرة إلى الأقطار العربية النفطية للعمل بها.

لقد تعقد هذا المأزق إلى الدرجة التى انكسرت فيها العلاقة التاريخية بين الفلاح المصرى وأرضه الزراعية ، إذ أصبحت الفوارق فى الدخول بين المهن غير الزراعية والمهن الزراعية كبيرة لغير صالح الأخيرة مما فاقم من حدة حركة الهجرة شبة الجماعية للمزارعين ليس للعمل فى الأقطار النفطية فحسب ، وإنما أيضاً فى هجرة العمل الزراعى برمته والتحول إلى انشطة اخرى داخل وخارج القرية بعد العودة من بلاد النفط .

ونحن فى ذلك السياق نحاول فى هذا الفصل التركيز على أهم ملامح ذلك المأزق الذى تواجهه القرية المصرية ، مستندين بشكل أساسى على بعض المؤشرات العامة والجداول الدالة وعلى عينه ميدانية للحيازات الزراعية فى بعض القرى المصرية .

المبحث الثالث عشر
نمط توزيع الثروة الزراعية فى مصر

ربما كانت أولى المؤشرات الدالة على ما تعانيه القرية المصرية من مأزق حاد يتمثل فى نمط توزيع الثروة الزراعية فى صورها المتعددة (حيازات أو ملكية ، الثروة الحيوانية ، المبكنة الحديثة الخ) .

وبينما تحظى الأرض الزراعية كثروة إجمالية على المستوى القومى ، بدراسات الأجهزة الزراعية والاقتصادية متجهة بذلك نحو بحث حل المسألة الزراعية بالتوسع الأفقى أو الرأسى فإن نمط توزيع الثروة عموماً فى القرية المصرية لا يحظى بالاهتمام الكافى رغم التأثير الحاد والحاسم لهذا التوزيع على تعقد المسألة الزراعية الذى يكاد يصل بكل جهود التوسع الافقى أو الرأسى إلى طريق مسدود .

كما أن عدم الاهتمام الكافى ببحث مأزق التوزيع الراهن للحيازات الزراعية يقود من البداية وحتى النهاية إلى تجاهل المأزق الحقيقى الذى تواجهه الأغلبية العظمى من المنتجين فى الريف الذين يمثلون فئة صغار الحائزين من الفلاحين فى مصر والذين يقع على عاتقهم وحدهم عبء إنتاج الغذاء الأساسى والضرورى لسكان ريف مصر وحضرها .

وداخل هذه الدائرة تحديداً - صغار الحائزين - تتسع دائرة التأثير الاجتماعى والنفسى بل وحتى القيمى لحقبة النفط وسيادة ممارسات اجتماعية جديدة على الريف المصرى سوف تؤدى فعلها مباشرة فى إطار تعميق سلوك غير إيجابى .

١ - مؤشرات توزيع الملكية الزراعية .

إن الإحصاءات المتاحة حول توزيع الملكية الزراعية تشير إلى تفاوت هذا التوزيع بفعل التراكم التلقائى لعمليات التركز والإفقار الذى تم عبر السنين منذ ان وزعت الجقالك والأبعديات والعزب فى عهد محمد على وسعيد ومنذ أن أصبحت الأرض الزراعية مشروعاً للملكية والمضاربة والبيع [١] .

لذلك نجد أن ٥ ٪ فقط من الملاك فى أيديهم ثروة تبلغ ٤٨ ٪ من جملة مساحة الارض الزراعية بينما أن ٩٥ ٪ من الملاك لا يملكون سوى ٥٢ ٪ من المساحة الصالحة للزراعة موزعة فى قطع من فئة خمسة أفدنة فأقل . كما تثبت المؤشرات الرسمية المتاحة أن تغيراً جوهرياً لم يطرأ منذ الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠ فى هذا المجال [٢] .

جدول (٤٤)

توزيع الملكية الزراعية في مصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٩٠

	أعداد الملاك "بالألف"				المساحة "بألف فدان"				٪ للملاك				٪ للمساحة			
	قبل ١٩٥٢	بعد ١٩٥٢*	١٩٦١ **	١٩٩٠	قبل ١٩٥٢	بعد ١٩٥٢	١٩٦١	١٩٩٠	قبل ١٩٥٢	بعد ١٩٥٢	١٩٦١	١٩٩٠	قبل ١٩٥٢	بعد ١٩٥٢	١٩٦١	١٩٩٠
- أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢٨٤١	٢٩١٩	٣٧٣٦	٢١٢٢	٢٧٨١	٣١٧٢	٣٢٨٥	٩٤.٣٪	٩٤.٤٪	٩٤.١٪	٩٥.٨٪	٣٥.٤٪	٤٦.٥٪	٥٢.١٪	٥٦.٣٪
- ٥أفدنة -	٧٩	٧٩	٨٠	٨٩	٥٢٦	٥٢٦	٥١٦	٥٦٥	٢.٨٪	٢.٦٪	٢.٦	٢.٣	٨.٨٪	٨.٨٪	٨.٥٪	٩.٧٪
- ١٠ أفدنة -	٤٧	٤٧	٦٥	٤٤	٦٣٨	٦٣٨	٦٤٨	٥٧١	١.٧٪	١.٦	٢.١	١.١	١٠.٧٪	١٠.٧٪	١٠.٦٪	٩.٨٪
- ٢٠ فدان -	٢٢	٣٠	٢٦	٢١	٦٥٤	٨١٨	٨١٨	٥٣٤	٠.٨٪	١.٠٪	٠.٨	٠.٥	١٠.٩٪	١٣.٧٪	١٣.٥٪	٩.٢٪
- ٥٠ فدان -	٦	٦	٦	٧	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٣٧٦	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٢	٠.٢	٧.٢٪	٧.٢٪	٧.١٪	٦.٥٪
- ١٠٠ فدان -	٣	٣	٥	٢	٤٣٧	٤٣٧	٤٣٧	٤٩٨	٠.١٪	٠.١٪	٠.٢	٠.١	٧.٣٪	٧.٢٪	٨.٢٪	٨.٥٪
- ٢٠٠ فدان فاكثر	٢	٢	-	-	١١٧٧	٣٥٤	-	-	٠.١٪	٠.١٪	-	-	١٩.٧٪	٥.٩٪	-	-
الجملـــة	٢٨٠١	٣٠٠٨	٣١٠١	٣٨٩٩	٥٩٨٤	٥٩٨٤	٦٠٨٤	٥٨٢٩	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٩٢) يونيو ١٩٩٣ ص ٨٦ إلى ص ٩٢ وكذلك د . خديجة محمد الأعسر ، مرجع سابق ص ١١١.

وبمقارنة الوضع بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٩٠ نجد أن توزيع الملكية الزراعية فى الريف المصرى ، لم يحدث فيه من الناحية الأساسية - أى من ناحية التفاوت فى التوزيع - تغييرا كبيراً وذلك برغم تزايد نسبة المساحة الاجمالية التى أصبحت فى حوزة مالكى الحيازات الصغيرة (خمسة أفدنة فأقل).

بيد أن تناقص المساحة الإجمالية للأرض الزراعية بمقدار ٤٩٩ ألف فدان خلال نفس الفترة ، هو المسئول بصفة أساسية - كما يبدو - عن تناقص المساحة الكلية التى كانت فى حوزة مالكى الحيازات المتوسطة والكبيرة نسبيا (من عشرين فداناً حتى مائة فدان) .

وإذا إخذنا فى التناول التفصيلى لطبيعة توزيع الملكية داخل الفئتين الاساسيتين المشار إليهما للتعرف على طابع التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للريف المصرى فى بدء حقبة الانفتاح والنفط .

جدول رقم (٤٥)

تطور توزيع الملكية الزراعية بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧٨

" المساحة والعدد بالألف"

حجم الملكية	١٩٦٥		١٩٧٨	
	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
- خمسة أفدنة فأقل	٣٠٣٣	٣٣٥٣	٣٢٢٣	٢٨٣٤
- خمسة حتى ١٠ افدنة	٧٨	٦١٤	٩٣	٦٠٩
- من ١٠ حتى ٢٠ فدان	٤١	٥٢٧	٤٤	٥٦٩
- ٢٩ فدان حتى ٥٠	٢٩	٨١٥	٢٣	٦٦٣
- من ٥٠ حتى ١٠٠	٦	٣٩٢	٧	٤٨٢
- ١٠٠ فدان فأكثر	٤	٤٢١	١	٣٧٣
المجمـــوع	٣١٩١	٦٣٢٦	٣٣٩١	٥٥٣٠

نجد ثبات نمط توزيع الملكية الزراعية رغم كل الإصلاحات والتجاهل المستمر لجوهر المسألة الزراعية واللجوء دائما إلى الإصلاحات الجزئية المؤقتة سواء بتحديد سقف أعلى للملكية أو بتوزيع الأراضى المصادرة على عدد من الأسر الفقيرة أو المتوسطة .

وقد تبين أن حجم التصرف أو التعديل فى التوزيع لم يزد عن ٧ ٪ من مجموع مساحات الأراضى الصالحة للزراعة لكى يستفيد من ذلك التوزيع ما لا يزيد عن ١٥٠ ألف عائلة لا تمثل سوى ٥٪ من مجموع الأسر العاملة فى الريف [٣] .

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن إجمالى المساحة المملوكة قد تناقصت من ٦.٣ مليون فدان عام

١٩٦٥ إلى ٥,٥ مليون فدان عام ١٩٧٨ ، تبين لنا أن قانون التركز والإفقار يقومان بدورهما بشكل متسارع حيث اتجاه ملاك خمسة أفدنة فأقل للإفقار المتزايد ويلحق بهم في هذا الاتجاه نفسه ملاك فئة خمسة أفدنة وحتى عشرة أفدنة .

ويشير البيان السابق إلى انخفاض مساحة الأرض الزراعية في الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٤) عنها في سابقتها (١٩٥٢ - ١٩٦٥) ، ورغم أن البيانات تشير إلى أن هذا الانخفاض في معظمه مرجعه الفترة البينية (١٩٦٥ - ١٩٧١) - والتي بلغ تقلص المساحة فيها نحو ٧٩٢ ألف فدان بسبب من ظروف العدوان الإسرائيلي في يونيه ١٩٦٧- فإن نمط النمو المتبع في ظل الانفتاح الاقتصادي لم يسع لتعويض ذلك النقص المذكور نظراً لإهمال القطاعات السلعية لا سيما الزراعة ، بل ويمكن القول أن سياسات تلك الفترة لم تنجح في الحفاظ على حجم مساحة الأراضي الزراعية ثابتاً فقد بلغ ٥٤٦٣ ألف فدان سنة ١٩٨٤ بنقص ٦٧ ألف فدان عن عام ١٩٧٨ . و ٢٧ ألف فدان عن سنة ١٩٧١ [٣]

بيد أن هذه الصورة سوف تكتمل ملامحها برصد نمط الحيازة الزراعية باعتبارها تمثل الوجه الآخر من العملة في إطار النشاط الزراعي والفلاحي .

٢ - مؤشرات توزيع الحيازة الزراعية.

بمقارنة التغيرات التي طرأت على القوى الاجتماعية الحائزة للأرض يتضح بجلاء التدهور، فبينما يرتفع عدد الحيازات إلى الضعف بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٧٧ من ١٣٨١ ألف حائز (فئة ٥ أفدنة فأقل) إلى ٢٥٢٥ ألف حائز من نفس الفئة نجد التدهور الشديد للحائزين (من فئة ٥ افدنه حتى عشرة) من ١٧٠ ألف حائز إلى ١٣٠ ألف حائز خلال نفس الفترة [٤] .

ويتبدى التدهور في المساحة من ١,١ مليون فدان إلى ٨٠٥ ألف فدان وهو ما يظهره البيان التالي:

جدول رقم (٤٦)
تطور التوزيع الحيازي في الزراعة المصرية
خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٧

فئة الحيازة	١٩٦١		١٩٧٧	
	عدد الحيازات	المساحة	عدد الحيازات	المساحة
- أقل من خمسة أفدنة	١٣٨١	٢٣٥٤	٢٥٢٥	٣٥٣٨
- من خمسة حتى عشرة	١٧٠	١١٠١	١٣٠	٨٠٥
- أكثر من عشرة أفدنة	٩١	٢٧٦٨	٧٢	١٢٠٢
المجموع	١٦٤٢	٦٢٢٣	٢٧٢٧	٥٥٤٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سابق .

وقد كان أكثر الفئات تضرراً من هذا التطور غير الإيجابى فى النمط الحيازى المصرى هو فئة الحائزين لخمسة أفدنة فأقل والذين يشكلون القاعدة الاجتماعية لكل التغيرات الاجتماعية والسلوكية اللاحقة فى عصر النفط والانفتاح .

جدول رقم (٤٧)

هيكل حيازة الأرض الزراعية فى عام ١٩٨٢

فئـــة الحيـــازة	عدد الحيـازات (بالألف)	المساحة (الف فدان)	متوسط الحيـــازة
- فدان فاقل	١٣٠٩	١٠١٩	٠,٧٨
- أكثـر من فـدان وحـتى ثلاثة افدنة	٩١٨	١٤٩٦	١,٦٣
- من ثلاثة الدنة حتى خمسة	٢٩٨	١٠٢٣	٣,٤٤
الاجمالى	٢٥٢٥	٣٥٣٨	١,٦

المصدر : محمود زكى جابر ، مرجع سابق ، ص ١٩٨٦ ، نقلاً عن عبد السلام نوير ، مرجع سابق .

وهذا يظهر مقدار التشتت الذى حدث فى حيازة الأرض الزراعية ؛ خاصة بين فئات الحيازات الصغيرة والقزمية .

كما أظهرت دراسة ميدانية أخرى على ثلاث قرى بالمنوفية (هورين - كفر نفرة - الجلامشة) عام ١٩٨٢ ، أن درجة التشتت والتفاوت الحيازى بين الحائزين فى هذه القرى عالية بدرجة أن النمط الحيازى الغالب هو الحيازات القزمية (أقل من ثلاثة أفدنة) [٥] .

وقد استخلصت الدراسة المشار إليها أنه من جملة ٣١٥٢ ألف حائز لفئة خمسة أفدنة وأقل فى مصر فإن ٢ مليون فلاح منهم لا يحوزون فعلاً سوى قطعة أرض لا تزيد مساحتها عن فدان واحد . وطبقا لقانون انتشار تفتت الأرض الزراعية وفى ظل توزيعها على سكان يزدادون كل يوم ويتوارثون الأرض جيلاً بعد جيل نجد أن هذه الحيازات قد تحولت إلى شبه قراريط صغيرة والتى يُطلب منها فى ظل وضعها هذا أن تنتج معظم غلاء وكساء المجتمع كله .!!

وهكذا يبدو واضحاً أنه بحلول عام ١٩٨٤ كان حال الملكية والحيازة الزراعية تعود بالوضع إلى الوراء حيث نجد :

١ - أن ٩٠ ٪ من الملاك يملكون ٢٥,٧ ٪ من الأراضى الزراعية فى مصر .

٢ - أن ٣,٩٥٪من الملاك يملكون ٥٣٪ فقط من الأراضى الزراعية مع انخفاض فى المساحة الزراعية [٦]

❑◆❑

المبحث الرابع عشر

الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادى فى الريف المصرى

على قاعدة من أوضاع التدهور الاقتصادى فى الريف المصرى تبرز أهم ملامح الأزمة الاجتماعية حيث نلاحظ بروز اتجاهين متصارعين ، فمن ناحية يشتد الاستغلال والعبء الواقع على كاهل فقراء ومتوسطى الفلاحين سواء بفعل إعادة تخطيط التركيب المحصولى أو من واقع التوزيع الراهن للملكية والحيازة الزراعية .

ومن ناحية أخرى برز تاثير وإمكانيات الحل الفردى خارج إطار العمل الزراعى ، وذلك بالهجرة إلى بلاد النفط خارجياً ، أو بالهجرة الداخلية إلى المدن والحواضر الزراعية ، حيث قام ويقوم الصراع بين هذين الاتجاهين بتشكيل أوضاع اجتماعية وقيمية جديدة فى الريف المصرى تشكل أزمة الانتماء فيه .

وقد ساهمت الإجراءات التى اتخذتها السلطة الجديدة بعد عام ١٩٧١ فى إعادة رسم ملامح التركيبة الطبقية فى الريف المصرى ، وتشابكت هذه الإجراءات مع التغيرات المفاجئة والكاسحة التى أحدثتها ثورة أسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ليشكلا معاً واقعاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً جديداً فى ريف ومدن مصر كلها .

ونستطيع أن نشير إلى أهم هذه الإجراءات والتى أبرزها :

١ - إلغاء الحراسات .

٢ - إلغاء القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى كان يقضى بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى استولى عليها الإصلاح الزراعى (بالقوانين أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١) إلى الدولة وبالتالى عودة هذه الأراضى إلى كنف العائلات الكبيرة فى الريف .

٣ - إلغاء الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الزراعية والمستصلحة (قانون الأراضى الصحراوية عام ١٩٨١) .

٤ - إصدار القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ القاضى بتحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية بسبعة أمثال الضريبة العقارية السارية بدلاً من الضريبة العقارية المربوطة فى سبتمبر١٩٥٢ وما تضمنه هذا

القانون من حق المؤجر فى فسخ العقد وإلغاء لجان الفصل فى المنازعات وإسناد اختصاصها إلى المحاكم.

٥ - إلغاء احتكار الدولة للتمويل الزراعى والسماح لرأس المال الخاص بإنشاء بنوك فى الريف .

٦ - تصفية الحركة التعاونية (القانون ١٧٦ لسنة ١٩٧٦) وأحل محل الجمعيات التعاونية بنوك القرية .

٧ - إجراء تعديلات فى قواعد منح الائتمان الزراعى مثل أن يكون طالب الائتمان حائزاً لأرض زراعية يقوم على زراعتها وألا يكون مديناً للبنوك بأية قروض مستحقة السداد وألا يكون الأرض المطلوب الإقراض عليها محل نزاع ملكية .

٨ - ظهور نوع من الائتمان الاستثمارى لمشروعات الاستثمار الغذائى وهو ما سنعود لتناوله تفصيلاً بعد قليل .

٩ - إعفاء أصحاب الزراعة الرأسمالية من الضرائب على زراعتهم تشجيعاً لهم (القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨) [٧]

١٠ - ثم أخيراً إصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٢ الذى قضى بحق مالك الأرض الزراعية فى فسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر من حيازته الزراعية المستأجرة بعد خمس سنوات من سريان القانون.

وقد ترتب على كل ذلك مجموعة من النتائج قد يكون من المناسب التوقف عند بعضها وبحث دلالاتها وتداعياتها على سلوك وقيم الإنسان المصرى فى القرى والنجوع .

١ - التغير فى التركيب المحصولى فى سنوات الانفتاح

استقر التركيب المحصولى فى معظم الأراضى الزراعية لسنوات طويلة فى زراعة وإنتاج ما يسمى الزراعات التقليدية (القمح - الذرة - الأرز - القطن) وعملت الهيئات الزراعية على ترسيخ هذا النمط بخلق دورة زراعية يعاقب مخالفها بالغرامة * .

وفى ظل رياح التغيرات التى أتت بها سياسة الانفتاح الاقتصادى وانهاء دور الجمعيات التعاونية الزراعية وخلق بنوك للقرى وتوجيه قروضها نحو إنشاء مزارع للدواجن** تكرس هذا التركيب المحصولى على عاتق الأسر الفلاحية الصغيرة التى لم تتمكن من الإفلات من هذا النمط المحدد للتركيب المحصولى بسبب ضآلة قدراتهم المالية من ناحية ولغياب المنظمات النقابية الفلاحية المعبرة عن مصالحهم من ناحية أخرى .

وبالمقابل نجح أغنياء الريف وأصحاب الملكيات والحيازات الكبيرة والمتوسطة من الإفلات من هذا

---

* بلغ عدد المخالفات للزراع لعدم إلتزامهم بزراعة القطن عام ١٩٨١ نحو ٤٠٠ الف مخالفة .

** قفزت أعداد هذه المزارع من مزرعة واحدة عام ١٩٧١ إلى ١٢ ألف مزرعة عام ١٩٨٥ .

النظام ومن تحمل عبء زراعة المحاصيل التقليدية بالاتجاه نحو زراعة الخضر والفاكهة بما يحتاجه من آلات زراعية ميكانيكية ومن إقامة مزارع الدواجن .

ويستطيع المحلل للإحصاءات الرسمية أن يكتشف جوهر هذا التحول ودلالاته الاجتماعية ، فقد زادت مساحة الأرض المزروعة بالخضروات من ٧٦١ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٨٥ ألف فدان عام ١٩٨٠ ، أي زيادة ثلاثة أضعاف .

وكذلك زادت المساحة المزروعة بالفاكهة من ٢٤٣ ألف فدان إلى ٣٦٨ ألف فدان خلال نفس الفترة وبالمقابل استحدثت محاصيل جديدة مثل فول الصويا الذى شهد نمواً كبيراً أيضاً من ثلاثة آلاف فدان إلى ١٠٩ألف فدان خلال نفس الفترة [٨] .

جدول رقم (٤٨)

تطور مساحة الأراضى المزروعة بالحدائق والخضروات

خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٤

بالألف فدان

السنوات	الحدائق	الخضروات	المجموع
١٩٧٢	٢٥٣	٧٤٩	١٠٠٢
١٩٧٣	٢٥٨	٧٩٩	١٠٥٧
١٩٧٤	٢٧٣	٨٠٧	١٠٨٠
١٩٧٥	٢٨٥	٨٩٨	١١٨٣
١٩٧٦	٣١٢	٩٣١	١٢٤٣
١٩٧٧	٣٢١	٩٣٢	١٢٥٣
١٩٧٨	٣٣٢	٩٥١	١٢٨٣
١٩٧٩	٣٤٢	١٠٣٣	١٣٧٥
١٩٨١/٨٠	٣٦١	٨٨٠	١٢٤١
١٩٨٢/٨١	٣٦٨	٨٦٨	١٢٣٦
١٩٨٣/٨٢	٣٩٠	٨٨١	١٢٧١
١٩٨٤/٨٣	٤٠٤	٨٦٠	١٢٦٤

تشير نفس المصادر إلى أن معالم الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) هى :

١ - تزايد مساحة البرسيم المستديم والذرة الشامية وقصب السكر من ٨٢ ألف فدان إلى ٢٤٩ الف فدان قصب والتوسع فى محصول فول الصويا .

٢ - استقرار مساحة القمح تقريبا حول ١,٤ مليون فدان .

٣ - تناقص مساحة الأرز والذرة الرفيعة .

٤ - التوسع المنظم فى مساحة الخضر والفاكهة .

٥ - الهبوط الكبير فى مساحة القطن وبالتبعية البرسيم التحريش .

٦ - التناقص الواضح فى مساحة البقول .

وإذا قدرنا ما تتطلبه المحاصيل الجديدة (الخضر والفاكهة) من قدرات مالية وآلات زراعية وماكينات رى حديثة وما يتطلبه تغيير التركيب المحصولى التاريخى من مغامرة لا يقدم عليها صغار الفلاحين فى ظل حصار قوانين الدورة الزراعية ، يمكننا أن نتصور كيف يزاح عبء إنتاج المحاصيل التقليدية الضرورية للمجتمع على كاهل الحيازات القزمية والفلاحين الفقراء بكل ما لذلك من آثار تؤدى إلى إفقار هؤلاء وإلى انكسار العلاقة بين الفلاح وأرضه الزراعية . والحديث عن عبء زراعة المحاصيل التقليدية فى ظل الحيازات القزمية وفى ظل سياسات التسعير الرسمية والتوريد الإجبارى الراهنة يصورة البيان التالى .

جدول رقم (٤٩)

الفائض أو العجز فى إنتاج فدان واحد وثلاثة أفدنة قمح . ذرة . قطن

العام	الفائض أو العجز فى انتاج فدان القمح			الفائض أو العجز فى انتاج فدان الذرة			الفائض أو العجز فى انتاج فدان القطن			الفائض أو العجز
	متوسط سعر انتاج الفدان	تكاليف انتاج الفدان (ج)	+ جنيه -	متوسط سعر انتاج الفدان	تكاليف انتاج الفدان (ج)	+ جنيه -	متوسط سعر انتاج الفدان	تكاليف انتاج الفدان (ج)	+ جنيه -	+ جنيه -
١٩٦٩	٣٣	٣٩	- ٦	٥٢	٤١	+ ١١	١٠٤,٥	٧٣,٥	+ ٣١	+ ٣٦
١٩٧٣	٥٦	٤٢	+١٤	٦٨	٤٥	+ ٢٣	١٠٦,٠	٧٦,٥	+ ٢٩,٥	+ ٦٦,٥
١٩٧٧	٧٦	٧٦	- صفر	١١٨	٨٥	+ ٢٣	١٦٩	١٣٤	+ ٣٥	+ ٦٨
١٩٨١	١٢٧	١٥٢	- ٢٥	١٦١	١٧٤	- ١٣	٤١٧	٣٠٢	+ ١١٥	+ ٧٧

+ فائض نقدى من إنتاج الفدان الواحد . - عجز نقدى من إنتاج الفدان الواحد .

* الفائض أو العجز فى الخانة الأخيرة يعتبر حصيلة زراعة ثلاثة أفدنة (قمح، ذرة، قطن على مدار السنة الزراعية)

المصدر : تجميع الباحث من خلال ثلاثة جداول عن متوسطات الأسعار وإنتاج وتكاليف إنتاج الفدان من سجلات مركز البحوث والاقتصاد الزراعى - وزارة الزراعة ، والجداول الأصلية منشورة بالأهرام الاقتصادى العدد ٧٢١ ص ٣٥ ، ٣٦ .

فلو تصورنا حائزاً لثلاثة أفدنة يقوم بزراعتها على مدار السنة وعلى أساس أن الدورة تجعله يقسم أرضه بالتساوى لزراعة المحاصيل الثلاثة (القمح والذرة والقطن) بالإضافة للبرسيم الذى يستخدم كعلف للماشية فإننا نجد أن فائضة النقدى من إنتاج عام ١٩٨١ - لو استثنينا البرسيم بنوعية التحريش والمستديم - لا يزيد عن ٧٧ جنيهاً لأسرة الحائز فقط ، فماذا لو كانت الأرض مؤجرة من مالك آخر ؟

تشير الحقائق الراهنة إلى أن الإيجار النقدى لفدان واحد سوف يلتهم هذا الفائض ويكون على الفلاح التصرف ببيع أحد ممتلكاته من الماشية أو الاستدانة لدفع قيمة الايجار .

هكذا تسير علاقات الملكية والحيازة الزراعية فى الريف المصرى ، وكما يتضح فإن سياسات التسعير لهذه المحاصيل الاستراتيجية لم تراع مصلحة القائمين على إنتاجها فعلا ، بل نستطيع التأكيد بأن هذه السياسات التسعيرية قد استخدمت كأداة لإعادة توزيع الدخل من الزراعة إلى القطاعات الأخرى فى المدن وهذا ما أدى فى المحصلة الأخيرة إلى جمود الإنتاج الزراعى وعدم تطوره حيث أشارت دراسة " استراتيجية الزراعة فى الثمانينات " إلى أن صافى الفائض المحول من الزراعة إلى خارجها قد انخفض من ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠[٩] .

ومن ثم فإن الفدان الواحد من الأرض الزراعية يدفع ضريبة ضمنية بالإضافة إلى أنواع الضرائب الأخرى تقدر بنحو ١٠٠ جنيه سنويا (عام ١٩٨٠) .!؟

وتقود هذه الأوضاع فقراء الفلاحين إلى محاولات يائسة للخروج من هذا المأزق مثل اتساع أشكال الإيجار من الباطن والايجار بالمشاركة وكلها علاقات اجتماعية وإنتاجية متخلفة ، كما نشهد اتساع محاولات "تبوير" الأرض الزراعية سواء بالتجريف أو البيع بهدف إقامة قمائن الطوب ثم أخيراً بهجرة الفلاح والعامل الزراعى من الريف المصرى إلى المدن وتغيير نشاطه الاقتصادى أو بالهجرة إلى بلاد النفط وكلها أشكال تعبر عن انكسار العلاقة التاريخية بين الأرض والفلاح فى مصر.

٢ - حجم الارض الزراعية المفقودة .

يتضح مما سبق أن فئات الحيازة التى نسميها حيازات (٥ أفدنة فأقل) والتى تمثل نحو ٥٢ ٪ من جملة مساحة الارض الزراعية فى مصر ليست فى الحقيقة سوى قطعاً مقسمة ومفتتة من حيازات القراريط ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الحيازة الواحدة لا تعنى فى الواقع أنها قطعة واحدة من الأرض بل قطعاً متناثرة ، بين حوض زراعى وآخر ، لرأينا كيف أن التفتت يصل إلى مداه ويقود إلى تفتت لا نهائى .

والأثر المباشر لهذا الوضع هو وجود مساحة زراعية لا بأس بها لا تزرع فعلياً ، تتمثل فى قطعة أرض على رأس الحقل لربط الماشية وإطعامها وتخزين السماد البلدى وأخرى لمرور القناة الرئيسية للرى ثم أخيراً قطعة أرض كحدود تفصلها عن أرض الجيران ... الخ .

وتحدد بعض الدراسات مساحة الأرض المفقودة من جراء هذا النمط الحيازى بما يتراوح بين ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ من المساحة المزروعة [١٠] اى ما يعادل نصف مليون فدان .

ومن الظواهر الخطيرة فى الريف المصرى من جراء عملية التفتت فى الحيازة والملكية وكذا سياسات التركيب المحصولى والتسعير والتوريد الإجبارى ، ظاهرة تحويل الأرض الزراعية من قاعدة للإنتاج الزراعى إلى سلعة للمضاربة والبيع وتبدو تجليات هذه الظاهرة فى عدد البيوت الجديدة والزحف العمرانى وما يستتبعه من تآكل المساحة الزراعية ، وكأن الارض التى كانت تنتج نباتاً قد أصبحت تنتج بيوتاً من الأسمنت والطوب الأحمر كل يوم ! !

وتؤكد دراسة أجريت على ثمانية قرى بمنطقة " برج نور الحمص " و "أجا " دقهلية عام ١٩٧٧ هذا الرأى [١١] :

١ - فقد ثبت أن أكثر فئات الحيازة بيعاً لارضها كانت فئة أقل من فدان حيث بلغوا ١٦٠ حائزاً باعوا الارض مقابل ٣٥ حائزاً فقط اشتروا ارضاً .

٢ - كان البائعون من فئة (واحد إلى ثلاثة أفدنة) ثلاثين بائعاً مقابل ٦٠ اشتروا معظمهم من العاملين فى الأقطار النفطية كمدرسين أو عمال زراعيين .

٣ - كما ثبت أن معظم المشترين من الفئات الدنيا (أقل من ثلاثة أفدنة) وعددهم ٧٢ مشترياً (بنسبة ٧٥,٨ ٪ من إجمالى المشترين) كانت مهنتهم الاساسية بعيدة عن الزراعة كالعمل بالتجارة أو الحرف أو العمل الوظيفى .

٤ - وثبت كذلك أن النسبة الغالبة من البائعين (فئة أقل من ثلاثة أفدنة) وبنسبة ٧٢,٦ ٪ من إجمالى البائعين كانوا من المشتغلين بالزراعة أساساً وليس لهم مهن أخرى أو مصدر دخل واضح .

وخلاصة هذا الوضع أن أصحاب الحيازات الصغيرة (ثلاثة أفدنة فأقل) لا يجدون سبيلاً فى ظل الأوضاع القاسية والمتردية لتدبير أمور معيشتهم سوى بيع الأرض الزراعية وهجرة العمل الزراعى ليلتهمها التوسع العمرانى الدائر على قدم وساق .

ولذا فإننا فى ظل هذه المعطيات لا نكون مبالغين إذا رشحنا تلك المساحة التى تمثلها حيازات (فدان فإقل) لتنتقل من قاعدة للإنتاج الزراعى إلى قاعدة للتوسع العمرانى خلال خمس سنوات أخرى قادمة . ومعنى ذلك أن نفقد نحو ٩١٢ ألف فدان من أجود وأخصب الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة .

٣ - تدهور خصوبة التربة الزراعية :

تشير الدراسات المتخصصة أن ٥٠ ٪ من مساحة الأراضى المنزرعة فى مصر هى أراضٍ متوسطة وضعيفة الخصوبة وأن السنوات الأخيرة قد شهدت تدهوراً فى خصوبة التربة وارتفاع درجة الملوحة بسبب الإسراف فى استخدام مياه الرى مع قصور قنوات الصرف فضلاً عن تجريف بعض المساحات لصناعة الطوب [١٢].

جدول رقم (٥٠)

تصنيف مساحة الأرض المنزرعة تبعاً لدرجة خصوبتها [١٣]

	المساحات بالف فدان	٪
درجة اولى (ممتازة)	٣٦٠	٦,٢
درجة ثانية (جيدة)	٢٦٣١	٤٥,٥
درجة ثالثة (متوسطة)	٢٢٣٩	٣٨,٧
درجة رابعة (ضعيفة)	٥٥٦	٩,٦
الاجمالى	٥٧٨٦	١٠٠

***المصدر** : معهد التخطيط القومى : التنمية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق .*

فالمحاصيل التقليدية (كالقطن والقمح والذرة .... الخ) من المجهدة بطبيعتها للتربة الزراعية ويزداد الأمر سوءاً بفعل نظام الدورة الثنائية التى تجبر الزراع على تكرار زراعة هذه المحاصيل فى نفس القطعة من الأرض لسنوات متتالية وهو ما أدى خلال عقد السبعينات إلى تدهور إنتاجية ٧٩٤ ألف فدان مقابل ٥٠١ ألف فدان خلال عقد الستينات [١٤]

ويبقى التساؤل هل استطاعت عمليات الإصلاح الجديدة (وما عرف بالثورة الخضراء) تعويض هذا الاستنزاف الهائل للثروة الزراعية ؟

فى هذا الصدد يمكن رصد مرحلتين متمايزتين فى تاريخ استصلاح الأراضى الحديثة فى مصر :

الأولى : وهى التى صاحبت بناء السد العالى واستمرت حتى عام ٦٩/ ١٩٧٠ وبلغ جملة ما تم استصلاحه خلالها نحو ٨٩١ ألف فدان ثم تقلصت هذه العملية الإنمائية منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٧٥ فلم تزد الأراضى المستصلحة عن ٢١ ألف فدان ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨٠ لم تزد الأراضى الزراعية المستصلحة عن ٥١ ألف فدان أخرى [١٥] .

الثانية : وهى التى بدأت بعد عام ١٩٨١ وشهدت نمواً فى حجم الأراضى المستصلحة حيث بلغ ما تم استصلاحه منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٨٨ نحو ٥٠٠ ألف فدان .

وقد أدى ذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من المزارعين لأراضيهم سواء للخارج والعمل كعمال بناء وتشييد فى الدول العربية النفطية أو بالبحث عن نشاط اقتصادى آخر داخل مصر ليضيف إلى أعداد العمالة الهامشية بالمدن المصرية أعداداً هائلة جديدة تستوطن علي هوامشها وعشوائياتها . وكلها روافد إضافية للأزمة المجتمعية الشاملة التى تحياها البلاد منذ ربع قرن أو يزيد .

٤ - تدهور الاجور الزراعية :

إذا كان واقع التوزيع الحيازى للأراضى الزراعية يشير فى أحد وجهيه إلى عملية الإفقار التى تصيب صغار الحائزين بينما يشير واقع الدورة الزراعية الراهنة ونظام التسعير والتوريد الإجبارى إلى الوجه الآخر لطاحونة الاستغلال التى يتعرض لها فقراء الريف فإن أوضاع التضخم وارتفاع الأسعار للحاجات الأساسية لسكان الريف المصرى خلال حقبة الانفتاح والانخراط فى السوق الرأسمالى العالمى تؤدى بدورها إلى زيادة دائرة الفقراء والمعوزين فى مجتمع الريف المصرى بدخول فئة العمال الزراعيين فى هذه الدائرة الشريرة .

ويظهر البيان التالى واقع التدهور فى الأجور الحقيقية لفئة العمال الزراعيين خلال سنوات الانفتاح

جدول رقم (٤٩)

الارقام القياسية لكل من الاجور الزراعية ونفقة المعيشة [١٦]

السنوات	الاجور الزراعية النقدية		(٣) الرقم القياسى لنفقة المعيشة	الاجور الزراعية الحقيقية	
	(١) بالجنيه / عام	(٢) معدل التطور		(١) بالجنيه/عام	(٢) معدل التطور
٦٦/ ١٩٦٧	٥٣	١٠٠	١٠٠	٥٣	١٠٠
١٩٧٦	١٠٦.٥	٢٠٠.٩	١٦٧.٩	٦٣.٤	١١١.٧
١٩٧٧	١١٧.٧	٢٠٤.٢	١٨٧.٨	٥٧.٦	١٠٨.٧
١٩٧٨	١٢٨.٤	٢٤٢.٣	٢٣٤.٢	٥٤.٨	١٠٣.٥
١٩٧٩	١٤١.٢	٢٦٦.٤	٢٤٨.٧	٥٦.٨	١٠٧.١
٨٤ / ١٩٨٥	١١٤١.٦	٢١٥٤.٠	٦٠١.٨	١٨٩.٧	٣٥٨.٠
٨٥ / ١٩٨٦	١٢١٤.٩	٢٢٩٢.٠	٦٨٧.٣	١٧٦.٨	٣٣٣.٦
٨٦ / ١٩٨٧	١٢٥١.٧	٢٣٦٢.٠	٨٥٦.٣	١٤٦.٢	٢٧٥.٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوى(٥٢-١٩٨٩) ، يوليو ١٩٩٠ ص٢٨٦.٢٨٧.
.اما بعد ١٩٨٤ فمصدره المجلة الاقتصادية للبنك المركزى ، المجلد (٢٨) ١٩٨٨/٨٧ ص ٤٩٥.

حيث يكشف البيان السابق أنه بينما كانت الأجور الزراعية النقدية ١٠٦,٥ جنيه فى عام ١٩٧٦ ترتفع إلى ١٤١,٢ جنيه فى عام ١٩٧٩ فإن القيمة الحقيقية لهذه الأجور فى ظل التضخم والغلاء وارتفاع نفقات المعيشة قد تدهورت من ٦٣,٤ جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٦,٧ جنيه عام ١٩٧٩ بأسعار عام ١٩٦٧/٦٦ وهكذا بالنسبة إلى بقية السنوات وإن كان قد تلاحظ ازدياد حدة التدهور فى عقد الثمانينات . وقد أدى هذا التناقص المستمر عاماً بعد آخر فى أعداد المشتغلين بالزراعة إلى تزايد قوة الطرد القروية وضعف الإنتاجية الزراعية .

فبينما كان عدد المشتغلين بالزراعة عام ١٩٦٧ يصل إلى ٣,٨٧ مليون مزارع ازدادوا فى بداية عهد الانفتاح إلى ٤,٢ مليون نجد أنه قد أخذ فى التناقص بعد ذلك إلى ٤,١ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ٤,٤ مليون مزارع عام ١٩٨٦ *

ربما كانت هذه الظاهرة طبيعية فى بداية عصر الصناعة فى مصر حيث تحول جزء كبير من السكان الريفيين للعمل فى الصناعات الحديثة [١٧] حيث انخفض سكان الريف المصرى من ٨٠ ٪ فى أوائل القرن العشرين إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٦٦ ثم إلى ٥٦٪ عام ١٩٧٦ وأخيراً نحو ٥٤٪ عام ١٩٨٦ [١٨] .

ويتفاقم دور القرية المصرية كقوة طرد للسكان فى السبعينات مع تنامى قوة ونفوذ وهم الحل الفردى عبر الهجرة والعمل بالخارج .

فالقرية بوضعها عشية انتهاج النظام السياسى فى البلاد لسياسة الانفتاح وبداية عصر الحقبة النفطية لم تكن بقادرة على خلق مجالات واسعة خارج نطاق الإنتاج الزراعى فهى لا تتسع مثلاً لنشر ورش صيانة الآلات والسيارات أو ورش إنتاج الموبيليا ومعارض السيارات ولا تتسع كذلك لغيرها من الأنشطة الصناعية ، كما لم تذهب إليها شركات الاستثمار الجديدة ... الخ . وباستثناء انتشار مزارع الدواجن والتوسع فى تجارة الماشية ثم اتساع أعمال البناء والتشييد فلم تتعزز قناعات لدى فقراء الريف بإمكانية حل مشاكلهم داخل القرية المصرية . ومع تفاعل كل هذا ببؤر ومناطق الجذب النفطية الجديدة لاحظنا هجرة أكثر من ٢ مليون فلاح وعامل زراعى لأرضهم وقراهم إلى هذه الأقطار وعمل معظمهم فى الزراعة بالعراق ، وفى صيف عام ١٩٧٩ - على سبيل المثال - أحصى أحد الدارسين عدد الفلاحين الذين ينتمون إلى قرية واحدة من قرى الدلتا الذين هاجروا وأقاموا بالسعودية فبلغ عددهم ١٧٤ فرداً كما أظهر نفس الحصر أن ١٥٠ آخرين من أبناء نفس القرية كانوا مهاجرين إلى لبنان والأردن وسوريا والعراق وثلاثين آخرين كانوا فى ليبيا وستة آخرين فى ميلانو بإيطاليا ومن هنا بلغ المجموع الكلى حوالي ٣٦٠ فرداً من أبناء القرية خارج قريتهم فى وقت واحد [١٩] .

وعلى هذا المنوال يمكن تصور أنه لا يوجد منزل فى قرية من القرى المصرية إلا وهاجر منه أحد

---

* بيانات عام ١٩٨٦ أولية وخاصة بجميع سكان القرى المصرية وهم ليسوا بالضرورة يمتهنون العمل الزراعى . نظراً لعدم توافر بيان إحصائى من أى جهة تعداد رسمى عن توزيع المشتغلين فى الزراعة المصرية .

الأبناء للبحث عن العمل والرزق خارج الوطن .

٥ - تعميق التبعية للغرب والفجوة الغذائية :

كان من نتائج كل هذه السياسات (إعادة توزيع التركيب المحصولى - تدهور التربة...الخ) خلال عقدى السبعينات والثمانينات أن أدى إلى تعميق التبعية للغرب الرأسمالى والولايات المتحدة تحديداً وهو ما أصبح يعرف بأزمة الخبز والقمح أو الفجوة الغذائية .

ويظهر البيان التالى مقدار الكارثة الاقتصادية وتداعياتها السياسية من جراء هذه السياسات :

جدول رقم (٥٠)

نسب الاكتفاء الذاتى لاهم المحاصيل الزراعية فى مصر ١٩٦٠ - ١٩٨٥(٢٠)

السنوات / البيان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٣
القمح	٪ ٧٠	٪ ٥٥	٪ ٣٥	٪ ٢٣	٪ ٤٧,٢
الذرة بنوعيها	٪ ٩٤	٪ ١١٣	٪ ٧٧	٪ ٧١	٪ ٠٠
الارز	٪ ٠٠	٪ ١٦٣	٪ ١٠٦	٪ ١٠٥	٪ ٠٠
العدس	٪ ٩٢	٪ ٨٥	٪ ٨	٪ ٢٥	٪ ١٧,٨
السكر	٪ ١١٤	٪ ١١٥	٪ ٥٧	٪ ٤٦	٪ ٧٦,٥
اللحم الحمراء	٪ ٩٥	٪ ٠٠	٪ ٧٥	٪ ٠٠	٪ ٠٠
اللحم البيضاء	٪ ١٠٠	٪ ٠٠	٪ ٦٥	٪ ٠٠	٪ ٠٠
الاسماك	٪ ٩٥	٪ ٠٠	٪ ٥٤	٪ ٠٠	٪ ٠٠

Source : The Specialised Councles National Magazine, No.16,1986

أما عام ١٩٩٣ فمصدره التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ صـ١٧

ويلاحظ أن الفجوة الغذائية من مجموعة الحبوب قد ازدادت من ١,٢٥ مليون طن عام ١٩٦٠ بقيمة ٢٢٩ مليون دولار إلى أن بلغت ٧,١ مليون طن عام ١٩٨٢ بقيمة ١٤٣٧ مليون دولار ثم إلى ١٣ مليون طن بقيمة ١٧٨١ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٥ [٢١] .

وقد ترتب على ذلك تقلص القدرة السياسية للنظام والحكم فى مواجهة عمليات الضغط السياسى والاقتصادى الغربى عموما والأمريكى على وجه الخصوص وبالمثل فى ضعف القدرة التفاوضية أمام مطالب صندوق النقد الدولى وهيئات ومؤسسات التمويل الدولية التى تسيطر على سياستها بصورة حاسمة الولايات المتحدة وهو ما أدى فى المحصلة النهائية إلى سرعة وعمق التغلغل الأمريكى فى

البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية سواء فى المدن أو الريف تحت ذرائع المعاونة فى تعديل هيكل الزراعة المصرية والاقتصاد المصرى [٢٢] .

٦ - إمكانيات واوهام الثراء الفردى

لكى تكتمل الصورة ، فإن قانون التركز والإفقار فى ظل أوضاع الانفتاح والهجرة كان يملك إمكانيات واضحة لإبراز نموذج الحل الفردى والصعود الطبقى الدائر على قدم وساق بما يؤدى إلى تشويه البنية الاجتماعية وبالتالى تزييف الوعى الاجتماعى .

فالأرض التى تحولت فى ظل الانفتاح من مجال الانتاج الزراعى إلى مجال المضاربة والبناء العقارى وارتفع ثمنها كأرض بناء ، صارت إمكانية لأحلام الثراء السريع حتى لدى بعض فئات حائزى القراريط ، حيث تمكنهم كشبه معدمين من امتلاك عدة آلاف من الجنيهات.

وقد أحدثت هذه الإمكانية فعلها وتركت أوهامها لتتحول إلى قوة مادية على أرض الواقع الفلاحى وفى مقابل ذلك كانت هذه الإمكانية نفسها تدفع بعدد من الملاك الغائبين الصغار وبالطبع تحت تأثير قوى اجتماعية لها مصلحة فى ذلك للعمل على طرد الحائزين الفقراء الذين يستأجرون أرضهم وقد أحرزوا عدة نجاحات فى ذلك فى ظل مناخ هجوم دولة الانفتاح على مصالح العمال والفلاحين وصغار الموظفين ، كما أحرزت بعض المناطق الفلاحية صموداً فى مواجهة عمليات الطرد هذه .

كذلك فإن بعضاً من الذين باعوا القراريط أو وفروا عدة آلاف من الجنيهات من عملهم فى بلاد النفط تجسدت أمامهم إمكانيات للحل الفردى كاستثمار أموالهم فى مزارع الدواجن البيضاء أو محطات إنتاج البيض الصغيرة التى قدمتها الدولة والرأسمالية العالمية كنموذج للمستثمر الصغير .

وبالفعل انتشرت مزارع الدواجن بشكل كبير من مزرعه واحدة عام ١٩٧١ إلى نحو ٢٢ ألف مزرعة عام ١٩٨١ ، وكذا مناحل النحل من ٩٤٩ ألف خلية عام ١٩٧٧ إلى ١٣٦٣ الف خلية عام ١٩٨٥ [٢٣] . وبينما وجد أغنياء الريف إمكانيات الاستثمار الجديدة فى التحول إلى زراعة الخضر والفاكهة والخروج من حصار الدورة الزراعية والمحاصيل التقليدية غير المربحة وكذلك فى ملكية الجرارات الزراعية وماكينات الرى التى ازدادت بدورها من ٢١ ألف جرار عام ١٩٧٥ إلى ٣٣ ألف جرار عام ١٩٨٠ كما ارتفع عدد آلات الرى من ١٣ ألف إلى ٥٩ ألف وكذا ماكينات الدراس من ١,٩ الف إلى حوالى ١٨ ألف خلال نفس الفترة [٢٤] .

إن الفئات الفقيرة وجدت إمكانيات أخرى فى عربات النقل الصغيرة (توبوتا ... الخ) كنقل البضائع أو للركاب أو كمجال للاستثمار والحراك الاجتماعى وفى أغلب الأحوال مكنت أوضاع الهجرة العائدين من العمل فى الخارج من تحسين أوضاع السكن القديمة .. كما مكنت البعض من حل مشاكل الزواج وإن كانت قد دفعت مرة أخرى إلى المغالاة فى متطلبات تكوين الأسر الجديدة.

جدول رقم (٥١)

تطور حجم الثروة الحيوانية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٤

"العدد بألف"

السنوات	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز	الجمال	الدجاج البلدى	البط	الإوز	الأرانب	الحمام المنزلى بالألف روج
١٩٧٢	٢١٢٩	٢٠٩٨	٢٠١٢	١٢٢٤	١١٧	٢٥١٥٢	٣١٠٠	٢٥٤١	٢٠٨٠	١٨٦١
١٩٧٣	٢١٢٧	٢١٢٥	١٩٩٤	١٢٦٤	١١٣	٢٥٤٥٨	٣١٤٨	٢٥٦٥	٢٠٧٢	١٧٦٢
١٩٧٤	٢١١٩	٢١٩٠	١٩٦٥	١٢٩٢	١٠٩	٢٥٧٦٤	٣١٩٧	٢٥٨٩	٢٠٦٢	١٦٥٩
١٩٧٥	٢١٠٢	٢٢٠٤	١٩٢٦	١٣٢١	١٠٥	٢٦٠٦٩	٣٢٤٦	٢٦١	٢٠٥٣	١٥٥١
١٩٧٦	٢٠٧٩	٢٢٢٦	١٨٧٨	١٣٤٩	١٠١	٢٦٣٧٥	٣٢٩٤	٢٦٣٧	٢٠٤٣	١٤٤٠
١٩٧٧	٢٠٤٨	٢٢٦٦	١٨٢١	١٣٧٥	٩٧	٢٦٦٨٠	٣٣٤٢	٢٦٦١	٢٠٣٢	١٣٢٥
١٩٧٨	٢٥٨٧	٢٥٤٢	٢٥٥٤	١٤٤٠	٩٢	٢٦٩٨٦	٣٣٩٢	٢٦٨٥	٢٠٢٠	١٢٠٧
١٩٧٩	١٩٥٤	٢٣٢١	١٦٧٩	١٤٥٧	٨٨	٢٧٢٩٢	٣٤٤٠	٢٧٢٥	٢٠١٢	١٠٨٤
١٩٨١/٨٠	١٩١٢	٢٣٤٧	١٥٩٣	١٤٥٩	٨٤	٢٧٥٩٧	٣٤٨٩	٢٧٣٢	١٩٩٤	١١٠٧
١٩٨٢/٨١	١٨٥٢	٢٢٧٠	١٤٨٨	١٤٧٥	٨٠	٢٧٩٩٠٣	٣٥٢٨	٢٧٥٨	١٩٨٣	١١٢٦
١٩٨٣/٨٢	١٨٢٦	٢٢٩٣	١٣٩٤	١٤٩٨	٧٦	٢٨٢٠٨	٣٥٨٦	٢٧٨٢	١٩٦٦	١١٥٣
١٩٨٤/٨٣	٢٧٨٢	٢٥٣١	٢٥١٣	٢٤٠٨	١٤٧	٥١٣٣١	٦٨٣٢	٥٣٠٢	٣٩٠٣	٢١٩٧

المصدر : الجهاز المركزى للتنمية العامه والإحصاء

جدول رقم (٥٢)

تطور عدد المركبات بالحركة فى محافظات الجمهورية خلال الفترة ٧٥/٨١

المحافظة	النقـــل		الملاكـــى		اجمالـى المحافظـة *	
	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٨١
القاهرة	١٧٧٥	٣٩٣٤٣	٧٤٧٨٥	١٩٧٦٦٤	١٣٣٠٣٤	٣٤٤٦٠٨
الاسكندرية	٨٦٩٤	٢٥٣٦٦	٣٥٣٣٤	٨٠٤٧٠	٦٠٦٦٤	١٧٦٥٥٩
بورسعيد	٢٤٠	١٤٤٨	٧٦٦٣	٦٤٢٥	١٩٧٩	١٤٤٥٤
السويس	٧٨٣	١٨١٨	١٣٩٢	٢٨٧٢	٣٣٣٣	١٩٨٨٢
الاسماعيلية	٦٤٣	٣٣٦٣	١٣٧٩	٤٦١٧	٣٣٩٧	١٤٩٤٦
دمياط	٤٢٠	١٧٣١	٧٢٧	٢٣٢٧	٣٤٣٢	٩٧٢٨
الشرقية	١١٢	٦٠٨٣	٢٠١٨	٦٠٠٥	١٠٢٥٠	٢٨٤٨٢
الدقهلية	٢٠٠٠	٦٣٤٤	٣٣٣٤	٧٢٠٠	١٢٢٦٠	٣٠٧٢٣
البحيرة	١٣٨٣	٦٥٧٦	١٤٩٦	٣٧٣٢	٦٩٨٦	٢١٤٣٦
الغربية	١٤٤٨	٨٨٢٣	٢٨٧٩	٧٨٦٥	٣٠٥٨	٣٧٩٥٠
المنوفية	٦٧٢	٢٧٧٤	١٠١٤	٣٤٩٦	٥٠٤٨	١٧٨٨١
كفر الشيخ	٤٨٣	٣٠٤٣	٥٦٧	١٣٣٢	٢٩٥٧	٧٨٤٨
القليوبية	٧٠٣	٥٣٥٨	٩٩٤	٣٧٠٦	٥٣٣٧	٢١٨٣٧
الجيزة	٢٤٢٢	١٤١٠٠	١٩٧٧٩	٥٨٦٠٤	٣٧٩١٣	١٠٦٠٩٩
الفيوم	٣٩٢	١٤٥٣	٧٧٣	١٧٠٥	٤٠٦٠	٩٧٧١
بنى سويف	٣٠١	١٥٥٥	٦٠٧	١٦٠٩	٢٣٠٠	٦٧٣٢
المنيا	٦٥٣	٣٨٧٧	١٥٢٠	٣١٧٠	٤٨١٦	١٣٢١٧
اسيوط	٤٩٥	١٩٦٥	١٢٠٢	٣٣٢٩	٤٠٦٣	١٢٩٢٣
سوهاج	٤٦٣	٢٦٧١	٤٨٢	١٥٣٤	٢٧٧٤	٩٣٢٧
قنا	٥٥٠	٢٦٠٤	٤٩٤٤	١٩٠٣	٣٧٠٩	١٠٩٢٠
اسوان	٣٠٧	١٣٧٥	٦٥٠	١٤٦١	٢٠١٧	٦٣٨٦
مطروح	٣٥٠	١٢٣٩	٥٣٧	٢٥٧	١٨٨٦	٢٧٢٧
البحر الأحمر	١٩٢	٨٠١	٢٠٠	٤٨٠	٦٢٨	١٩٧٧
أخرى * *	٣٠٥	٢٣١٩	٣٥٨	١٨١٧	١٤٢٥	٦٠٦٤

المصدر : الإدارة العامة للمرور - قسم الإحصاء .

** إجمالى المحافظة يشمل جميع أنواع المركبات*

نخلص من الصفحات السابقة أنه بينما كان ولا يزال قانون التركز والإفقار الرأسمالى يلعب دوره فى التمايز الاجتماعى فى الريف والمدينة إلى مداه ، كانت أوضاع الانفتاح والهجرة تلعب دورها فى تغليف وتزييف هذا التمايز الاجتماعى خالقة تشوه فى البنية الاجتماعية حيث إمكانيات الحل الفردى بما يعكسه من أوهام كبيرة على المجتمع الريفى كله .

وهكذا تعطى وتجسد نماذجها خالقة توسع فى الفئات البينية (البورجوازية الصغيرة) بما تنتجه هذه الفئات فى ظل هذه الأوضاع من مزاج فردى ونفسية تتدهور لديها مشاعر الانتماء الطبقى والوطنى حيث تصبح هذه الفئات الصاعدة (إمكانية واقعية أو وهماً) مجالا خصبا لحمل الوعى الزائف الممثل لمصالح الفئات العليا .

وبينما كان قانون التركز والافقار يدفع ببعض الفئات والتجمعات الفلاحية الفقيرة نحو مزيد من التبلور والتشكل والتصدى لمحاولات طردها من الأرض أو الإضراب عن التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل مثل " الأرز والقصب " فإن قانون الحل الفردى بما أنتجه من فئات بينية لديها أوهام اللحاق بالفئات العليا (بالعمل أو بضربات الحظ) كان يحبط ذلك التبلور الاجتماعى .

❑◆❑